

تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الإرتكازية على الميزان التجاري الجزائري:

دراسة قياسية (1999-2013)

الدكتور: قنوني حبيب guenouni79@yahoo.fr

جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر-

Abstract:

The dollar and the euro are considered the main monetary units in the international monetary system and the degree of liquidity, therefore changes in exchange rate of the dollar and euro has a significant impact on export prices and imports in developing countries, especially where its economy based on hydrocarbons, such as Algeria. The Algerian economy has an important relationship with the economies of the dollar and the euro, so there is an impact on its trade balance due to the change in its exchange rate. After the econometric study, we found that increasing the exchange rate of the euro against the dollar has a negative effect on the trading balance due to the relationship of the Algerian imports with the European Union (euro) and the relationship with the dollar of exports.

Keywords: exchange rate, dollar, euro, trade balance, econometric study.

مقدمة:

يعد الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى في النظام النقدي الدولي و درجة السيولة الدولية ، و يعتبر أكثر العملات استعمالا في تمويل التجارة و المدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية و عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى، فضلا أنه عملة قابلة للتحويل. و بعد تعرض العملات الأوروبية للاهتزاز، خاصة بعد وقف الولايات المتحدة الأمريكية العمل باتفاقية بريتون وودز في عام 1971، قامت أوروبا بالبحث عن بديل يعيد لها الاستقرار النقدي، و وجدت ضالتها في "الأورو"، حيث أصبح يحتل الصدارة بعد الدولار الأمريكي من حيث الاستخدام الدولي كعملة احتياط، و أيضا في المبادلات التجارية الدولية.

تقلبات أسعار صرف لهذه العملات الإرتكازية لها آثار هامة على أسعار الصادرات و أسعار الواردات، خاصة في الدول النامية، حيث أنها تشكل سببا حقيقيا للمشاكل الاقتصادية لكثير من الدول لا سيما النفطية منها. فالجزائر

بصفتها دولة ريعية، تعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى في صادراتها و المسعرة بالدولار، و وارداتها المسعرة بالأورو، تربطها علاقة وثيقة بهاتين العملتين الارتكازيتين.

فالتجارة الخارجية في الجزائر تعتبر الأكثر تأثراً في شمال إفريقيا من حدة تقلبات أسعار صرف الدولار و الأورو، و هو ما دفعنا إلى دراسة انعكاسات تقلبات أسعار صرف هذه العملات على وضعية الميزان التجاري، و بالتالي نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الارتكازية – الدولار و الأورو- على وضعية الميزان التجاري في الجزائر؟

1- الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري:

أ)- سعر الصرف: كانت و مازالت كل دولة تصدر نقود خاصة بها و تعرف بالعملة الوطنية و باعتبار أن المبادلات فيما بين الدول أمر مسلم به، فإن أي المتعاملين سيد نفسه مجبر على التعامل بعملة غير عملته الوطنية. و لقد كان الصرف الحل في تحديد القيمة الخارجية للعملات المختلفة فيما بينها.

- تعريفه: يمكن تعريف سعر الصرف على أنه:

" عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ، و في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر و التسعير غير المباشر ، فالتسعير المباشر : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، و التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية"¹.

" كما انه يعرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية ، وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات ، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة و من ذلك على التضخم و النتائج و العمالة ، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في الأسواق العالمية ، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلع مرتبطان من خلال الصرف"².

إذن نخلص إلى أن سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين حيث تعتبر إحدهما سلعة و الأخرى ثمنا لها.

و سعر الصرف نوعان، فوري و لأجل، حيث:

¹ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2005، ص 96.

² عبد المجيد قدي، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2006، ص 103.

سعر الصرف لأجل = سعر الصرف الفوري + المربحة¹.

- أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له:

- أنظمة سعر الصرف: لسعر الصرف مجموعة من أنظمة الصرف تتمثل فيما يلي:

ثبات الصرف: وقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب، وكان يتميز هذا النظام بثبات أسعار الصرف بين عملات مختلف الدول عند أسعار التعادل المعدني لتلك العملات أي النسبة بين كمية الذهب الموجودة فيها².

حرية الصرف: منذ بداية الحرب العالمية الأولى بدأت قاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية، و من ثم فقد بدأت الدول الوحدة تلوي الأخرى تتخلى عن قاعدة الذهب و تأخذ بدلا منها بقاعدة نقدية أخرى و هي قاعدة النقود الورقية الإلزامية. وفي ظل هذا النظام لم تعد النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب وإنما أصبحت قابلة للتحويل إلى نقود ورقية من دولة لأخرى، وفقا لسعر صرف يتحدد بحرية حسب ظروف العرض والطلب على العملات المختلفة³.

الرقابة على الصرف: ساد هذا النظام خلال الأزمات الاقتصادية و لقد استمرت الرقابة على الصرف خلال الحرب العالمية الثانية و السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب. و بمقتضى هذا النظام تحتكر الدول شراء و بيع العملات الأجنبية، و ذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبيا و توزيعها على وجوه الطلب الممكنة.

استقرار الصرف: هو النظام أتى به اتفاق برين وودز مع إنشاء الصندوق النقد و البنك العالميين ، و في ظل هذا النظام فإن أسعار الصرف لا تبقى ثابتة عند مستويات محددة كما كان عليه الحال في نظام الذهب ، و لا يسم⁴ له بحرية التقلب كما في نظام سعر الصرف الحر، إنما يعد هذا النظام وسطا بين نظام ثبات سعر الصرف و حرية سعر الصرف. حيث تتحد أسعار الصرف بين مختلف العملات عن طريق تعريف الوحدة الواحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب، أو الدولار الأمريكي المعرف هو نفسه في شكل محدد من الذهب ، أو ما يطلق عليه "أسعار التعادل العملات"⁴.

أسعار الصرف المعمومة: في السنوات الأولى للسبعينيات عرف نظام استقرار أسعار الصرف الذي أتى به برين وودز تحولا جذريا ، و ذلك بترك أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب في السوق بعد

¹ عادل حشيش، مجدي شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 212.

² محمد حلي مراد، "أصول الاقتصاد السياسي"، الجزء الخام²، مصر 1964، ص 207 - 208.

³ صفوت عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف"، دار النهضة العربية، القاهرة 2000، ص 28.

⁴ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق الذكر، ص 29-30.

تخليها عن أسعار تعادل عملاتها الوطنية. حيث اتفقت مجموعة من الدول الأوروبية في 1972 على أنها ستتبّع نظاما جديدا "سي بالثعبان داخل النفق" وقد عرف أيضا بالتعويم المشترك أو المتناسق.

- النظريات المفسرة لسعر الصرف: حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات سعر الصرف بين الدول، وذلك بوضع قواعد تساعد على التنبؤ بتطور سعر الصرف لعملتين مختلفتين والتي نذكر منها: نظرية تعادل القوة الشرائية: يعتبر سعر الصرف بموجب هذه النظرية بأنه السعر النسبي لهاتين العمليتين متساوية في أسواق السلع، وأسعار الصرف بين أي عمليتين تظل في مستوى التعادل طالما بقيت القوى الشرائية في لكل من العمليتين بدون تغيير. فالقوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، بمعنى أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي وأي تدهور في أسعار الصرف يكون ناتجا عن التدهور في القوة الشرائية أي حدوث التضخم¹.

النظرية الكمية: إذا زادت الكتلة النقدية في بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناء على كمية النقود، إذن و كنتيجة لزيادة كمية النقود و منه ارتفاع الأسعار فإن واردات هذا البلد كذلك تزداد و تقل الصادرات و هذا ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية و انخفاض الطلب على العملة المحلية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية².

نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات): هذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها. فإذا كان رصيده موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية. ارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها، و إذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية و انخفاض قيمتها الخارجية أي انخفاض سعر صرفها، فإن شرح و توضيح التطورات في سعر الصرف يؤدي إلى التفرقة بين نوعين من أنواع تدفقات رأس المال، فالأول ناتج عن التغيرات في ميزان التجاري و الثاني ناتج عن التغيرات في حساب رأس المال³.

نظرية تعادل معدل الفائدة: تسعى هذه النظرية إلى الربط بين النظام النقدي لبلد ما و سوق الصرف الأجنبي فيه، و هذه النظرية تظهر العلاقة الموجودة بين الفرق في سعر الفوائد بين بلدين و العلاوة أو الخصم بسعر الصرف الأجل بين عمليتي هذين البلدين، فأى اختلاف في معدلات الفائدة في بلدين اثنين، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة إلى العملة الأجنبية.

¹ جديدين لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2004، ص. 23.

بن شلاط مصطفى، "أثر تغير سعر الصرف على التغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2007، ص. 31.

³ سيد عيسى، "أسواق وأسعار الصرف و النقد الأجنبي"، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1984، ص. 281.

(ب)- الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات.

- تعريفه: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات¹، و هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات خلال فترة زمنية معينة:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد – إجمالي واردات البلد.

نقول أن الميزان التجاري إيجابي إذا كان البلد يصدر من السلع و الخدمات أكثر مما يستورد، أو ما نسميه الفائض التجاري. و في حالة العكس نقول أنه هناك عجز في الميزان التجاري.

- أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين²:

- الميزان التجاري السلعي (ميزان التجارة المنظورة) و هو يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا.

- الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة) و يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (سياحة، نقل، تأمين، دخول العمل و عوائد رأس المال).

2- العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري: مقاربات نظرية و دراسات سابقة

(أ)- مقاربات نظرية: في الحقيقة هناك علاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري كون العلاقات التجارية الدولية التي يتضمنها الميزان التجاري تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات.

خطر سعر الصرف على الميزان التجاري³ تعتبر تقلبات أسعار الصرف أحد أهم المخاطر التي يتعرض لها الميزان التجاري.

فانخفاض قيمة عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر يعني أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة و المتوقعة من إبرام العقد، و بقدر ما تكون قيمة الصفقة المرهمة معتبرة تكون قيمة خسارة الصرف مهمة.

أما المستوردون ملزمون بقبول عملة المصدرين ما يفسر أن الواردات معنية أكثر بخطر الصرف مقارنة بالصادرات، و يفرض على المستورد الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات الأسعار. حيث أن حدوث تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف سوف يؤثر مباشرة على أسعار السلع المستوردة، و يزد الأمر صعوبة إذا تعلق بالمواد الاستهلاكية.

¹ سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص. 773.

² هزاع مفلح، "التمويل الدولي"، منشورات جامعة حلب، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997، ص. 226.

³ طاهر بن مزوكة، "الأثار الاقتصادية و المالية لخطر الصرف"، مجلة الأعمال الاقتصادية و المالية، رقم 10، 1992، ص. 179.

الميزان التجاري و تغير سعر الصرف: مثلما لتغيرات سعر الصرف أثرا على الميزان التجاري، فوضعية هذا الأخير (اختلال الميزان التجاري) لها تأثيرا أيضا على سعر الصرف، ففي حالة الفائض مثلا تعني أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، و عليه من أجل معالجة الخلل لا بد من الرفع من قيمة العملة الوطنية، أما في حالة العجز، أين تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، لابد من تخفيض قيمة العملة الوطنية، و هذا كله وفق شرط مارشال - ليرنر (مجموع مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف أكبر من الواحد)¹.

(ب)- تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الارتكازية على الاقتصاد العالمي: من أهم ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال هو تأثير تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو على أسعار النفط و الذهب.

- تأثير صرف الدولار أمام الأورو في أسعار النفط: يعد الارتباط بين النفط و الدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي، و لهذا فإن دلورة أسواق النفط تعد من بين المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي، و عليه يعتبر تراجع الدولار أمام الأورو تراجعا في إيرادات الدول المنتجة لهذه المادة، و بالتالي تراجع في حجم استثماراتها بشكل كبير. إلا أن الملاحظ عبر التجارب أنه لا يمكن التسليم بوجود علاقة طردية بين صرف الدولار أمام الأورو و أسعار النفط.

- تأثير صرف الدولار أمام الأورو في أسعار الذهب²: تتصف طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدولار أمام الأورو و أسعار الذهب خلال الفترة 1999-2008 بالعكسية، فإذا انخفض سعر صرف الدولار أمام الأورو ارتفعت أسعار الذهب أو زاد الطلب عليها، إلا أنه ما بين 2009-2010 عرفت العلاقة بين سعر صرف الدولار أمام الأورو علاقة طردية، إلا أنه من خلال دراسة قامت بها شركة تعمل في مجال الاستثمارات الخاصة بالمعادن النفيسة، بينت قوة الارتباط بين أسعار الذهب و سعر صرف الدولار و أثبتت وجود علاقة سلبية بينهما.

و بصفة عامة يمكن القول أن تغيرات سعر صرف العملات الارتكازية (الدولار- الأورو) لها تأثير على جل الاقتصاديات العالمية من خلال تأثيرها على الموازين التجارية و بالتالي موازين المدفوعات.

(ج)- دراسات سابقة: يوجد مجموعة من الدراسات المختلفة التي تطرقت على تأثير معدلات الصرف على الاقتصاد الجزائري، نذكر من أهمها:

- دراسة بوعتروس عبد الحق و قارة ملاك حول " تغير صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، لمجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2007. من خلال هذه الدراسة حاولا الباحثان تحليل أثر تقلب قيمة الأورو مقابل الدولار على الاقتصاد الجزائري من خلال العلاقة بين التغيرات الحادثة في سعر صرف الأورو أمام الدولار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، و كانت النتائج كالتالي:

نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، " مقدمة في المالية الدولية"، دار المنهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص. 7¹

² International Energy Agency (IEA), « Oil Market Report », 10 February 2011, P. 63.

وعلى مستوى المؤشرات الجزئية، توضح الأرقام أن قيمة مؤشر الأداء الاقتصادي لم تتجاوز 0,428، في حين أن مؤشر البنية التحتية متدن جدا إذ لم تتجاوز قيمته 0,039، كما احتلت موريتانيا المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بمؤشر رأس المال البشري بقيمة لم تتجاوز 0,12، وبخصوص نتائج ميزان التنافسية، الذي تم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من نقاط القوة. فإنه سالب بالنسبة لحالة موريتانيا.

ج- الفساد

تدهور أداء الحكم في موريتانيا خلال العقد الأخير – حسب البنك الدولي (2014)–، حد من أداء النمو وقدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. ويعتبر الفساد من أكبر العوائق وأكثرها تعقيدا في حالة موريتانيا، إذ أصبحت محاربه شعارات سياسية-في نظر البعض- فارغة من مضمونها، ولا تنعكس بشكل إيجابي على واقع المؤسسات والمؤشرات الاجتماعية.

ويعد مؤشر "تقييم السياسات والمؤسسات القطرية" (CPIA) الذي يصدره البنك الدولي، أداة تشخيصية نوعية للسياسات والترتيبات المؤسسية الخاصة بالبلدان – أي محور تركيزه ينصب على العناصر الرئيسية التي تخضع لسيطرة البلد المعني، أكثر مما ينصب على النتائج (مثل معدلات النمو) التي تتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة البلد. وبصورة أكثر تحديدا، يقيد تقييم السياسات والمؤسسات القطرية مدى مساندة إطار السياسات والمؤسسات الخاص بالبلد لتحقيق النمو المستدام وتخفيض أعداد الفقراء، وبالتالي الاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية. وتسفر نتيجة التقييم عن درجة تقديرية عامة ودرجات تقديرية لجميع المعايير الستة عشر التي يتألف منها التقييم. وقد أعدت أداة تقييم السياسات والمؤسسات القطرية واستخدمت لأول مرة في أواسط السبعينيات من القرن الماضي وعلى مر السنين قام البنك الدولي بتحديثه وتحسينه ليعكس الدروس المستفادة من التجربة وتطور الفكر المتعلق بالتنمية.

ويتألف المؤشر من 16 معايير مقسمة إلى أربعة مجموعات متساوية الترجيح: إدارة الاقتصاد، السياسات الهيكلية، سياسات الإشراف الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، إدارة ومؤسسات القطاع العام. بالنسبة لكل من هذه المعايير الستة عشر، يتم تصنيف البلدان على مقاييد من 1 (منخفض) إلى 6 (مرتفع). وتعتمد الدرجات التقديرية على مستوى الأداء في سنة معينة مقيما بالمقارنة بالمعايير، وليد على أساس التغيرات في الأداء مقارنة بالسنة السابقة. وتعتمد الدرجات التقييمية على السياسات الفعلية والأداء الفعلي، وليد الوعود أو النوايا. وفي بعض الحالات، يمكن أن تمثل مقاييد مثل سن تشريع محدد إجراء هاما يستحق أن يؤخذ في الاعتبار. غير أن الطريقة التي يجب أن تدرج بها مثل هذه الإجراءات في الدرجات التقييمية تقيم بعناية، لأن تنفيذ التشريع في نهاية الأمر هو الذي يحدد مدى تأثيره. وبخصوص موريتانيا فإن سجل (CPIA) لي ذو دلالة مقبولة، بل يعبر عن تدهور كبير في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لموريتانيا.

بالإضافة إلى (CPIA) فإن البنك الدولي حدد ستة مؤشرات لتقييم درجة تحقيق الحكم الرشيد، ومن خلالها يمكن تتبع إنجازات إدارة الحكم وتطبيقاتها الواقعية، وقد حددت في ستة مؤشرات، وقد أعطيت هذه المؤشرات درجات تتراوح ما بين (-2,5) كأسوأ حالة، و(+2,5) كأفضل حالة في تطبيق الحكم الرشيد.

- إن الأثار السلبية لتقلب قيمة الأورو ابتداءا من شهر ماي 2003 على الاقتصاد الجزائري بقيت محدودة نسبيا بسبب ما تملكه الجزائر من احتياطي صرف الناتج عن تحسن أسعار النفط.

- بسبب السياسة المنتهجة من قبل بنك الجزائر في تسيير احتياطي الصرف (المقوم بالدولار الأمريكي) مكنه من احتواء هذا التغير في أسواق الصرف الدولية.

- تراجع أسعار النفط لفترة معتبرة تؤثر في جل المجاميع الاقتصادية الكلية سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر، الأمر الذي يتوقع أن تتأثر معه التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

- دراسة محمد بوزيان و الطاهر زياني حول " الأورو و سياسة الصرف في الجزائر"، ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة. من خلال هذا العمل تطرقا الباحثان إلى تحليل التطورات التي حدثت في مجال التبادل و تنقل رؤوس الأموال من الجزائر و دول المغرب العربي عامة إلى أوروبا، و دراسة سياسات الصرف في الجزائر و مقارنتها مع تونز و المغرب و هذا من جهة منطقة الصرف المثالية (zone monétaire optimale) و منطقة الهدف (zone cible) و هي منطقة الأورو، لذا يجب جعل العملة الوحيدة للتعامل هي الأورو بالنسبة لكافة دول المغرب العربي.

بواسطة طريقة التكامل المشترك و حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية و هذا من أجل معرفة درجة انحراف كل سعر صرف و ابتعاده أو اقترابه من سعر الصرف الحقيقي مقارنة بالأورو. خلاصا الباحثين في الأخير إلى استنتاجات و اقتراحات فيما يخص منطقة الأورو و سياسات أسعار الصرف في الجزائر و دول المغرب العربي على العموم و من أهم هذه الاستنتاجات العمل على تقوية اقتصاديات هذه الدول و تنويع ارتباطها بالعملات الأجنبية لكي لا تتأثر في حال تعثر العملة الأوروبية.

3- دراسة أثر تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو على الميزان التجاري في الجزائر:

بدون التطرق إلى وضعية سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر، لأن التطورات الحاصلة في هذين الأخيرين معروفة للعام و الخاص، سوف نقدم مباشرة على الدراسة القياسية لتبيان ما هي العلاقة التي تجمع تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو على وضعية الميزان التجاري، هل هي تؤكد الواقع الفعلي للاقتصاد الجزائري أو تبين شيء آخر.

أ)- تقديم النموذج: سوف نعمل على تقديم نموذج أساسي (modèle standard) يجمع رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع و سعر صرف الدولار أمام الأورو و معدل النمو الاقتصادي و التضخم كمتغيرات تابعة، و النموذج موضح كالاتي:

$$\text{Log SBT} = C + \alpha_1 \log \text{TCH}_{\text{€}} + \alpha_2 \log \text{TC} + \alpha_3 \log \text{INF} + \varepsilon_i$$

حيث:

Log SBT: لوغاريتم رصيد الميزان التجاري.

C: الثابت.

log TCH_€: لوغاريتم معدل صرف الدولار أمام الأورو. (1 دولار كم يساوي من أورو).

logTC: لوغاريتم معدل النمو الاقتصادي.

logINF: لوغاريتم معدل التضخم.

ε_i: حد الخطأ العشوائي.

α₁, α₂, α₃: المعلمات المراد تقديرها و هي في هذه الحالة عبارة عن مرونة نتيجة إدراج اللوغاريتم على النموذج من أجل تفادي عدم خطية النموذج.

(ب)- تقدير النموذج: قبل القيام بعملية تقدير النموذج لا بد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، و ذلك بإجراء اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

المغيرات	المستويات	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF المجدولة عند %5	النتيجة
logSBT	المستوى	-2.87	-3.79	غ. مستقرة
	الفرق الأول	-4.54	-3.82	مستقرة
	الفرق الثاني	/	/	/
logTCH _€	المستوى	-1.35	-3.79	غ. مستقرة
	الفرق الأول	-3.34	-3.34 (10%)	مستقرة
	الفرق الثاني	/	/	/
logTC	المستوى	-2.32	-3.79	غ. مستقرة
	الفرق الأول	-4.40	-3.82	مستقرة
	الفرق الثاني	/	/	/
logINF	المستوى	-5.54	-3.79	مستقرة
	الفرق الأول	/	/	/
	الفرق الثاني	/	/	/

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقاً من برنامج Eviews

من خلال نتائج الإستقرارية نلاحظ أن كل المتغيرات مستقرة في الفرق الأول ما عدا التضخم مستقر في المستوى الأمر الذي يمنعنا من إجراء اختبار التكامل المشترك.

بعد الاستقرارية سوف نقوم بإجراء اختبار السببية و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): نتائج السببية

احتمال	إحصائية F	المشاهدات	فرضية العدم
0,45 0,94	0,87 0,06	13	سعر الصرف لا يتسبب في رصيد الميزان التجاري رصيد الميزان التجاري لا يتسبب في سعر الصرف
0,6 0,1	0,53 3,05	13	معدل النمو الاقتصادي لا يتسبب في رصيد الميزان التجاري رصيد الميزان التجاري لا يتسبب في معدل النمو الاقتصادي
0,76 0,77	0,27 0,26	13	معدل التضخم لا يتسبب في رصيد الميزان التجاري رصيد الميزان التجاري لا يتسبب في معدل التضخم

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقا من برنامج Eviews

من خلال نتائج السببية نقبل فرضية العدم و التي تقول أن المتغيرات المستقلة لا تسبب في المتغير التابع و العكس صحيح²، إلا في حالة معدل النمو الاقتصادي أين نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضي البديلة و التي تقول أن رصيد الميزان التجاري يتسبب في النمو الاقتصادي (10%).

بعد دراسة الاستقرارية و السببية، نقوم بتقدير المعادلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى و النتائج موضحة فيما يلي:

$$\begin{aligned} \text{LOGSBT} = & 9.45813490309 - 3.44413655519 * \text{LOGTCH} \\ & (0.000) \quad (0.0250) \\ & - 0.093708817196 * \text{LOGTC} - 0.357817477418 * \text{LOGINF} \\ & (0.8519) \quad (0.2403) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} R^2_{\text{adj}} &= 0.23 \\ P \text{ F-statistique} &= 0.1 \\ DW &= 1.73 \end{aligned}$$

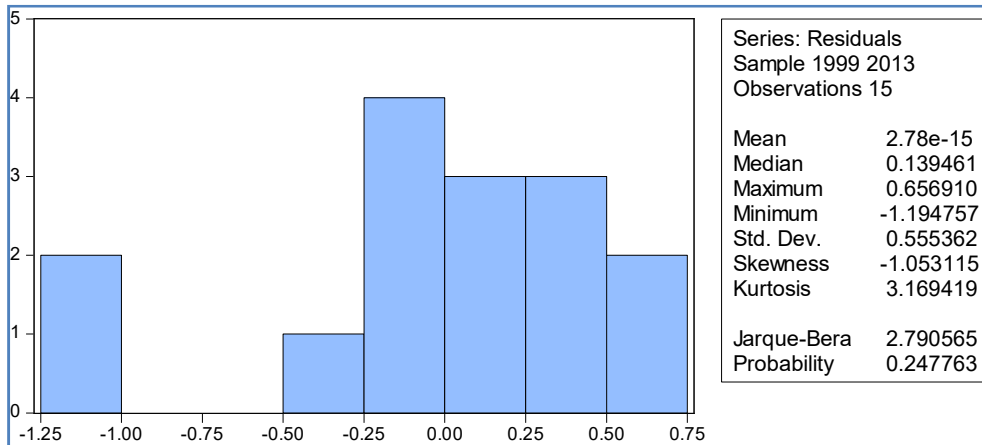
من خلال النتائج نلاحظ أن النموذج معنوي عند 10%، أي أنه مقبول إحصائيا، كما أن اختبار درين ووتسن يبين أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 23%، فيما تبقى نسبة 77% لم تدرج

في النموذج و هذه النسبة تبين ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، كما أنه انطلاقا من اختبار ستيدنت نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي و معدل التضخم غير معنويين أي يمكن حذفهم من النموذج، لكن بالنسبة للمتغير المتعلق بسعر الصرف فهو معنوي عند 5% إضافة إلى الثابت.

و نلاحظ أنه هناك علاقة عكسية تربط سعر صرف الدولار أمام الأورو و رصيد الميزان التجاري في الجزائر، حيث أن زيادة سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بـ 3,44%، و هذا يبين أنه و رغم ارتفاع سعر الدولار أمام الأورو (الجزائر تصدر المحروقات المسعرة بالدولار و تستورد المواد الأخرى من أوروبا كنسبة كبيرة و المسعرة بالأورو) إلا أنه لم يحسن من وضعية الميزان التجاري، و هذا الأمر يدفعنا إلى القول أن معدل الواردات يتزايد بمعدل أكبر من الزيادة في الصادرات (في حالة ارتفاع سعر الدولار)، أي أن الميزان التجاري في الجزائر أو حتى الاقتصاد الجزائري لا يخضع إلى منطقتي تغيرات أسعار الصرف، و عليه لا بد من إعادة النظر في كيفية إرساء قواعد صحيحة لاقتصاد قوي.

(ج)- اختبار البواقي:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:



نلاحظ أن احتمالية Jarque – Bera أكبر من 5% ($0,05 < 0,24$) و بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار تجاذب التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.442538	Prob. F(1,12)	0.5185
Obs*R-squared	0.497932	Prob. Chi-Square(1)	0.4804

نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن احتمال إحصائية F أكبر من 5% ($0,05 < 0,51$) و بالتالي التباين متجانس.

الخاتمة:

تعتبر تقلبات أسعار الصرف المستمرة على المستوى الدولي سببا حقيقيا للمشاكل الاقتصادية لكثير من الدول، لا سيما النامية منها و التي لم تضع بعد قواعدا لاقتصادياتها كالجزائر مثلا و التي لا يزال اقتصادها مرتبط بعنصر يتحكم فيه السوق الدولي (المحروقات) و مسعر بالدولار، و بالتالي أي تغيرات تطرأ على أسعار صرف هذه العملة إلا و له انعكاسات على الاقتصاد.

إضافة إلى ارتباط الجزائر في صادراتها بالمحروقات و المسعرة بالدولار، ترتبط وارداتها بالسلع الأوروبية و المسعرة بالأورو، و عليه أيضا أي ارتفاع في سعر هذه العملة يؤثر تأثيرا سلبيا على الميزان التجاري، و ذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة، الأمر الذي يدفع رصيد الميزان التجاري إلى الانخفاض.

من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن لتقلبات أسعار صرف العملات الارتكازية و خاصة الدولار أمام الأورو تأثيرا سلبيا على الميزان التجاري، حيث أن ارتفاع سعر الصرف هذا يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري، و هذا الأمر غير مقبول اقتصاديا، حيث أنه نظريا ارتفاع صرف العملة المصدر بها أمام العملة المستورد بها يؤثر تأثيرا إيجابيا على رصيد الميزان التجاري، إلا أن ذلك لم يتحقق في حالة الجزائر، و هذا الأمر يفسر بالارتفاع المستمر للواردات بغض النظر عن دخل الدولة، أي أنه يمكن القول أن السلع المحلية لا تستطيع تلبية حاجيات السوق الوطنية، الأمر الذي يدفع إلى الاعتماد المستمر و المبالغ فيه على الواردات، و عليه للخروج من هذه الحالة لا بد من:

- إرساء قواعد جديدة للاقتصاد الوطني و التحرر من علة المحروقات، و تنوع الصادرات.
- إعادة النظر في تسعير المواد الإستراتيجية (المحروقات) و عدم الركون فقط إلى الدولار الأمريكي و ذلك لما يشهده من تقلبات دورية و مستمرة.
- الاستغناء عن استيراد السلع الكمالية و التركيز على السلع الرأسمالية المساعدة على إقامة اقتصاد مستقل.
- العمل على إقامة شراكة مع الدول الأوروبية للتقليل من الواردات.
- تنوع التبادل بين الدول العربية و العمل على التنسيق في سياساتها الاقتصادية الكلية.
- التمسك بنظام الصرف المرن المدار مؤقتا حتى إقامة اقتصاد متين.
- الاهتمام بالمنظومة المالية و إدراج إصلاحات توافق الوقت الراهن (النظام البنكي و السوق المالي).

الملاحق:

المتغيرات المستعملة في النموذج:

années	SBT	TCH	TC	INF
1999	3358	0.9386	3.2	2.64551113392815
2000	12879	1.0854	2.4	0.339163189071613
2001	9202	1.1175	2.6	4.22598834854691
2002	6822	1.0625	4.1	1.41830192345044
2003	11109	0.8860	6.8	4.2689539583949
2004	13774	0.8053	5.2	3.96180030257189
2005	25645	0.8041	5.1	1.38244656662118
2006	33157	0.7971	2.00	2.314524087198
2007	32532	0.7306	3.00	3.67382726874193
2008	39823	0.6826	2.4	4.86299052774073
2009	5936	0.7198	2.4	5.73433341398486
2010	16580	0.7550	3.3	3.91304347826058
2011	26242	0.7189	2.5	5
2012	24376	0.7779	3.6	4.3
2013	11065	0.8	2.8	3.3

نتائج الاستقرارية:

Null Hypothesis: LOGSBT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.874818	0.1983
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

Null Hypothesis: D(LOGSBT) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.544933	0.0168
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

Null Hypothesis: LOGTCH has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.356559	0.8271
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

Null Hypothesis: D(LOGTCH) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.349116	0.1001
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.349514	

Null Hypothesis: LOGTC has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.327330	0.3951
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

Null Hypothesis: D(LOGTC) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.404372	0.0208
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

Null Hypothesis: LOGINF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.547779	0.0032
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

نتائج السببية:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/01/15 Time: 13:58

Sample: 1999 2013

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGTCH does not Granger Cause LOGSBT	13	0.87418	0.4536
LOGSBT does not Granger Cause LOGTCH		0.06186	0.9405
LOGTC does not Granger Cause LOGSBT	13	0.53364	0.6060
LOGSBT does not Granger Cause LOGTC		3.05721	0.1032
LOGINF does not Granger Cause LOGSBT	13	0.27605	0.7657
LOGSBT does not Granger Cause LOGINF		0.26614	0.7729
LOGTC does not Granger Cause LOGTCH	13	0.37257	0.7003
LOGTCH does not Granger Cause LOGTC		3.45135	0.0830
LOGINF does not Granger Cause LOGTCH	13	0.06489	0.9377
LOGTCH does not Granger Cause LOGINF		0.50809	0.6198
LOGINF does not Granger Cause LOGTC	13	0.40643	0.6790
LOGTC does not Granger Cause LOGINF		1.94692	0.2047

نتائج المعادلة المقدرة:

Dependent Variable: LOGSBT

Method: Least Squares

Date: 12/31/14 Time: 18:54

Sample: 1999 2013

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.458135	0.649144	14.57017	0.0000
LOGTCH	-3.444137	1.328678	-2.592152	0.0250
LOGTC	-0.093709	0.490122	-0.191195	0.8519
LOGINF	-0.357817	0.288228	-1.241441	0.2403
R-squared	0.399754	Mean dependent var		9.594642
Adjusted R-squared	0.236050	S.D. dependent var		0.716822

S.E. of regression	0.626532	Akaike info criterion	2.125946
Sum squared resid	4.317971	Schwarz criterion	2.314759
Log likelihood	-11.94459	Hannan-Quinn criter.	2.123935
F-statistic	2.441936	Durbin-Watson stat	1.736706
Prob(F-statistic)	0.100053		

التهميش:

- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2005،
- عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2006،
- عادل حشيش، مجدي شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر،
- محمد حلبي مراد، "أصول الاقتصاد السياسي"، الجزء الخام 2، مصر 1964،
- صفوت عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف"، دار النهضة العربية، القاهرة 2000،
- جديدن لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2004،
- بن شلاط مصطفى، "أثر تغير سعر الصرف على التغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2007،
- سيد عيسى، "أسواق وأسعار الصرف و النقد الأجنبي"، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1984،
- سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007،
- هزاع مفلح، "التمويل الدولي"، منشورات جامعة حلب، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997،
- طاهر بن مزوكة، "الأثار الاقتصادية و المالية لخطر الصرف"، مجلة الأعمال الاقتصادية و المالية، رقم 10، 1992،
- نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المنهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007،
- International Energy Agency (IEA), « Oil Market Report », 10 February 2011,.